

Distr.: General
1 July 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم بأن من المقرر أن يجري مجلس الأمن، برئاسة ألمانيا، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "الأطفال والتزاع المسلح" يوم الثلاثاء ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وللمساعدة في توجيه المناقشات المتعلقة بالموضوع، أعدت ألمانيا ورقة المفاهيم المرفقة (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن فيما يتصل بالبند المعنون "الأطفال والتزاع المسلح".

(توقيع) بيتر فيتيغ



مرفق الرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن "الأطفال والتزاع المسلح"

١٢ تموز/يوليه ٢٠١١

ورقة مفاهيم

اتخذ مجلس الأمن في الأعوام الأخيرة، وفي سياق ولايته الشاملة المتعلقة بحماية السلم والأمن الدوليين، خطوات هامة لوضع إطار معياري قوي لحماية الأطفال في حالات التزاع المسلح. ويعتبر من القرارات التاريخية في هذا الصدد تعيين راديك كوما راسوامي في منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ، وإنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن مكرس للأطفال والتزاع المسلح، بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وقد وسع مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٨٢ (٢٠٠٩) نطاق الإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح ليشمل ليس أطراف التزاع المسلح التي تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم فحسب، بل أيضا تلك الأطراف المسؤولة عن قتل وتشويه الأطفال بالمخالفة للقانون الدولي و/أو الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال، في حالات التزاع المسلح.

وكرر مجلس الأمن الإعراب عن استعداده لاتخاذ تدابير موجهة ضد أطراف التزاع، الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح والتي رفضت باستمرار الدخول في حوار مع الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات ضد الأطفال.

ومنذ اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، أُحرز تقدم ملحوظ في الاتصالات بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، والممثلة الخاصة، ولجان الجزاءات القائمة التابعة لمجلس الأمن وأفرقة خبرائها.

وفي أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أدي هذا إلى إدراج لجنة الجزاءات عددا من الأفراد لما اقترفوه من انتهاكات ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، أطلعت الممثلة الخاصة لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)

والقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الحالة في الصومال وفي إريتريا، على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من قبل أطراف النزاع في الصومال.

وأعرب مجلس الأمن في آخر بياناته الرئاسية عن الأطفال والنزاع المسلح (S/PRST/2010/10) عن عزمه القيام لدى إنشاء أو استعراض ولاية لجان الجزاءات ذات الصلة، بالنظر في الأحكام المتعلقة بالأطراف التي تنتهك القانون الدولي المنطبق على حقوق الأطفال وحمايتهم في النزاعات المسلحة.

وقد أحرز نتائج ملموسة النهج المبكر الذي يتبعه مجلس الأمن في التعامل مع مسألة الأطفال والنزاع المسلح - من خلال ممارسة الضغط السياسي، والتهديد بفرضه تدابير موجهة وإمكانية رفع الأطراف من القائمة إن هي أوقفت الانتهاكات ضد الأطفال ودخلت في خطط عمل مع الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٦، جرى إطلاق سراح آلاف الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة.

غير أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة. وعلى النحو الذي أثبتته أحدث تقارير الأمين العام السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح (A/65/820-S/2011/250)، فإن الهجمات على المدارس والمستشفيات في حالات النزاع المسلح تشكل اتجاها متناميا ومثارا لقلق عميق.

وفي العديد من النزاعات المسلحة، تتعرض المدارس للتدمير الفعلي من الأطراف المسلحة، ويتعرض الطلاب والعاملون في حقل التعليم للهجوم، أو التهديد أو التخويف. وإدراكا لهذه المشكلة، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع في عام ٢٠١٠ القرار ٦٤/٢٩٠ المعنون "الحق في التعليم في حالات الطوارئ" وأعرب مجلس الأمن في آخر بياناته الرئاسية بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/PRST/2010/10) عن عميق القلق إزاء تزايد عدد الهجمات ضد المدارس والمرافق التعليمية أو التهديد بشنها، بالمخالفة للقانون الدولي الواجب التطبيق.

وأسفرت الهجمات على المستشفيات عن إصابات بين المدنيين في عدد من حالات النزاع المسلح. وحيث أن الأطفال يشكلون في معظم الأحيان أغلبية المرضى في المستشفيات، فإنهم يكونون دائما بين المصابين المدنيين من جراء الهجمات على المستشفيات. وقد تسفر الهجمات على العاملين في الحقل الطبي أو المرافق الطبية الأساسية إلى توقف تقديم الخدمات الصحية و/أو إغلاق المستشفيات، مما قد يعرض أرواح الأطفال للخطر بسبب فقدان الخدمات الطبية المنقذة للحياة، مثل التطعيمات، والرعاية الصحية للأمومة وطب الأطفال.

* * *

وسيجري مجلس الأمن مناقشة مفتوحة للتركيز على المسألة قيد النظر. ومن المقرر إجراء المناقشة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ وسيرأسها وزير خارجية ألمانيا، غيدو فيسترفيلي. وقد أعرب الأمين العام عن اعتزامه حضور المناقشة.

وعقب التوصية التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في تقريره السنوي الأخير والداعية إلى توسيع نطاق المعايير المتعلقة بإدراج الأسماء في مرفقات التقرير السنوي لتشمل أيضا الأطراف التي تشن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات، فإن ألمانيا تعترم تقديم قرار لمجلس الأمن.